أن قوة عمل سكان المناطق المحتلة تغدو سريعا عاملا حيويا في الاقتصاد الاسرائيلي . ففي عام ١٩٧٢ ، كان ٥ ٪ من مجموع قوة العمل المدنية في اسرائيل تتشكل من عمال من الضفة الغربية وغزة ، وفي مجال البناء كان ٢١ ٪ من المنطقة المحتلة ، بينما كانت النسبة ١٧ ٪ عام ١٩٧١(٧٣). ويدخل عمال المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ الى نفس المجالات ، البناء والزراعة ، التي كان العمال العرب « الاسرائيليون » قد تمركزوا فيها. ففي عام ١٩٦٩ مثلا كان ٧ر٢٠ ٪ من عمال البناء و٥ر٢١ ٪ من عمال الزراعة هم من تسميهم الحكومة الاسرائيلية بخجل « غير اليهود في اسرائيل » ، أو العرب القاطنين في اسرائيل ما قبل ١٩٦٧(٧٤).

وبالارقام المطلقة ، ازداد عمال المناطق المحتلة في اسرائيل بسرعة مدهشة :

عمال المناطق المحتلة
المستخدمين في اسرائيل(٧٥)

الفترة	العدد
أيلول (سبتمبر) ١٩٦٨	٥٨٠٠
أيلول (سبتمبر) ١٩٦٩	١١٥٠٠
أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠	٢٠٦٠٠
أيلول (سبتمبر) ١٩٧١	٤٢٢٠٠
آذار (مارس) ١٩٧٢	٥٠٠٠٠
بداية ١٩٧٣ (بالتقدير)	٧٠٠٠٠

يمكن اعادة قرار الحكومة الاسرائيلية السماح باستخدام عمال من المناطق المحتلة في اسرائيل مباشرة الى النقص في قوة العمل عام ١٩٦٨ الذي هدد بايقاف التوسع المتسارع للاقتصاد الاسرائيلي . بعد الحرب مباشرة ، وقبل حصول النقص في قوة العمل ، رفضت سلطة التخطيط الاقتصادي الاسرائيلي استخدام عمال من المناطق المحتلة لخوفها من ان مشكلة البطالة القائمة بين الاسرائيليين ، البالغة في حينه ٢١ ٪ ، قد تستفحل . ولم توافق الحكومة على استخدام العرب الفلسطينيين من خارج « الخط الاخضر » الا في السنة التالية حين بدأ حوض العاطلين الاسرائيليين بالجفاف ، كما تظهر الاحصاءات التالية ، وحتى حينذاك فقد اكدت وزارة العمل على « الشرط الواضح بألا يؤثر ذلك على المواطنين الاسرائيليين »(٧٦).

المعدل اليومي للعاطلين عن العمل في اسرائيل(٧٧)

العام	العدد
١٩٦٧	١٣ر٥٢٥
١٩٦٨	٥ر٧٠٩
١٩٦٩	٢ر٣٩٥
١٩٧٠	١ر٥٩٥
١٩٧١	٩٣٨
تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٢	٦٩٠